

بلومبرج: توقعات بوصول الدولار إلى 50 جنيهاً بعد الانتخابات الرئاسية



الاثنين 11 ديسمبر 2023 07:11 م

مع توجه الناخبين إلى صناديق الاقتراع في الانتخابات الرئاسية، توقع العديد من الخبراء أن يتم تخفيض قيمة الجنيه قريباً، وفقاً لتقرير حديث صدر منذ قليل لوكالة بلومبرج □
وتشير سندات مصر الخارجية إلى ضائقة خلال معظم العام الماضي، ومن المرجح أن تكون هناك حاجة إلى مزيد من التخفيضات في قيمة الجنيه لجذب المزيد من التمويلات، وفقاً لما أوردته الوكالة □

مزيد من الدعم لمصر

وقال عبد القادر حسين، العضو المنتدب في إدارة أصول الدخل الثابت في شركة أرقام كاييتال في دبي لبلومبرج: "أعتقد أن الأسواق تتوقع دعم صندوق النقد الدولي ودول مجلس التعاون الخليجي - وربما حتى دعم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، للاقتصاد المصري اعتماداً على كيفية تطور المسألة في غزة".
ويدرس صندوق النقد الدولي إضافة المزيد من التمويل إلى حزمة مساعداته لمصر، مما قد يؤدي إلى زيادة برنامجه إلى أكثر من 5 مليارات دولار من 3 مليارات دولار المخطط لها □ وتعد مصر بالفعل ثاني أكبر مقترض من صندوق النقد الدولي بعد الأرجنتين □
تظهر التوقعات أيضاً، وفقاً لتقرير بلومبرج، أن مصر قد تحصل على دعم مالي إضافي من حلفائها في مجلس التعاون الخليجي وكذلك من الدول الغربية، مع تحول البلاد إلى نقطة توزيع للمساعدات المتجهة إلى قطاع غزة المحاصر، وذلك في ظل التصاعد الحالي للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة □
ومع ذلك، يعتبر تخفيف القيود المفروضة على سوق الصرف الأجنبي، إن لم يكن تحريرها بشكل كامل، هو الشرط الأساسي والأكثر أهمية لإطلاق جزء من هذه التمويلات، وفقاً لتقرير بلومبرج □
وفي حين فقد الجنيه نحو نصف قيمته مقابل الدولار منذ مارس 2022، يراهن المتداولون في سوق المشتقات المالية على أن البلاد ستضطر إلى السماح للجنيه بالانخفاض بنسبة 40% أخرى خلال العام المقبل □ وهذا من شأنه أن يضع العملة تحت مستوى 50 جنيهاً للدولار، من 30.85 حالياً، وفقاً لتقرير الوكالة □
ويرى تشارلز روبرتسون، رئيس الإستراتيجية الكلية في FIM Partners لبلومبرج: أنه "سيحدث تخفيض لقيمة العملة بنسبة 20% ثم الحصول على تمويل أكبر من صندوق النقد الدولي". مشيراً إلى أن هذه الخطوة قد تكون أمراً إيجابياً بالنسبة للسندات المصرية بالدولار - وربما الأسهم أيضاً - إذا اعتبر انخفاض قيمة الجنيه كافياً لتسوية تراكم العملات الأجنبية".

الأموال الساخنة

عرضت مصر منذ فترة طويلة بعضاً من أعلى أسعار الفائدة الحقيقية في العالم من أجل جذب النقد الأجنبي اللازم لسد العجز □ لكن ذلك ترك البلاد تحت عبء ديون مرهق، بحسب بلومبرج □
وعلى مدى العقد الماضي، اضطرت مصر إلى تخصيص أكثر من نصف دخلها الضريبي لدفع الفوائد على ديونها □ وفي الفترة من يوليو إلى سبتمبر من هذا العام، بلغت تكاليف الفائدة أكثر من 1.5 مرة ما تم تحصيله من الضرائب، وفقاً لبيانات وزارة المالية □
وكانت هذه الإستراتيجية مستدامة فقط طالما استمر رأس المال في التدفق □ ولكن عندما غزت روسيا أوكرانيا في عام 2022، لم يتوقف تدفق الأموال الساخنة فحسب، بل انعكست مع ارتفاع التضخم على الواردات الأكثر تكلفة من السلع الأساسية، من القمح إلى النفط □
وانخفض صافي تدفقات استثمارات المحفظة إلى 3.8 مليار دولار في السنة المالية 2022 إلى 2023، من 21 مليار دولار في الفترة السابقة، وفقاً للوكالة □
وأفادت بلومبرج بأن مصر تحاول منذ ذلك الحين إعادة اقتصادها إلى المسار الصحيح وجذب المستثمرين مرة أخرى إلى البلاد □ لكن كلاً من وكالة فيتش للتصنيف الائتماني ووكالة موديز لخدمات المستثمرين خفضتا التصنيف الائتماني للبلاد في الأشهر الأخيرة، بسبب النقص المستمر في العملات الأجنبية والديون الباهظة □ حيث تسببت هذه المخاطر - بجانب ارتفاع أسعار الفائدة العالمية - في نقص بالدولارات التي تحتاجها لدفع ثمن السلع الأساسية المستوردة وأجبرتها على تخفيض قيمة العملة □

يشير الاتساع الكبير بين السعر الفوري للعملة المحلية وسعر السوق السوداء إلى ضغوط متزايدة، مما يؤكد الحاجة إلى تخفيضات إضافية لقيمة العملة، حسبما كتب الإستراتيجيون في دويتشه بنك إليه جي، بما في ذلك كريستيان فيتوسكا، في مذكرة بتاريخ 6 ديسمبر 2024. وكتبوا: "من المرجح أن تجري جولة جديدة من تخفيض قيمة العملة بعد الانتخابات الرئاسية وقييل الانتهاء من مراجعات صندوق النقد الدولي في أوائل عام 2024".